تقرير صادر عن الدورة الثامنة عشرة
لمجلس وزراء العدل العرب
بيروت 24و25 أكتوبر(تشرين أول) 2002م

استنادا إلى أحكام المادتين السابعة والثامنة من النظام الأساسي لمجلس وزراء العدل العرب اللتين تقضيان بأن يعقد المجلس اجتماعاته العادية والإستثنائية في مقر الأمانة العامة أو في أية دولة عربية بناء على دعوة منها وموافقة المجلس.

والقرار الصادر عن المجلس في دورته السابعة عشرة رقم 441-د17-2001/11/7.

وبدعوة من معالي السيد/ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية،

وباستضافة كريمة من حكومة الجمهورية اللبنانية،

عقد مجلس وزراء العدل العرب دورته الثامنة عشرة في مدينة بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية بحضور أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء وفود كل من:

المملكة الأردنية الهاشمية-دولة الإمارات العربية المتحدة- دولة البحرين- الجمهورية التونسية- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- المملكة العربية السعودية- جمهورية السودان- الجمهورية العربية السورية- جمهورية الصومال الديمقراطية- جمهورية العراق- سلطنة عمان- دولة فلسطين- دولة قطر- دولة الكويت- الجمهورية اللبنانية- جمهورية مصر العربية- المملكة المغربية- الجمهورية الإسلامية الموريتانية- الجمهورية اليمنية- الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

(مرفق قائمة بأسماء أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة).

افتتحت أعمال الدورة بكلمة معالي الدكتور/ منذر الشاوي، وزير العدل بجمهورية العراق رئيس الدورة السابعة عشرة لمجلس وزراء العدل العرب من جديد في ربوع لبنان العزيز الذي كان ومايزال راية من رايات العدل والحضارة، والسباق إلى دعم العمل العربي المشترك وتمنى معاليه لأعمال المجلس أن تكلل بالنجاح لتوطيد دعائم العدل وإرساء حكم القانون في ربوع وطننا الكبير ولتنعم أمتنا العربية بالسلام والرفعة والتقدم.

كما أكد معاليه أن المهمات الملقاة على عاتق مجلس وزراء العدل العرب جليلة وخطيرة ليس في مجال اختصاصه الفني فحسب وإنما في مسئولياته القومية التي تتلازم مع تأكيد وحماية المشروعية والدفاع عنها، ولاسيما في الظروف التي تمر بها أمتنا العربية اليوم، حيث تتعرض إلى أشرس هجمة استعمارية صهيونية تستباح معها أرض

فلسطين وسائر مقدسات العرب والمسلمين ويحاصر شعبها وشعب العراق اقتصاديا وسياسيا حصارا لئيما ظالما ويتعرض إلى عدوان عسكري يومي دون أي سبب، ويتعرض إلى التهديد السافر بالعدوان بعيدا عن كل المواثيق والأعراف الدولية، كل هذا وغيره، يدعونا إلى شد الصفوف لمواجهة العدوان الذي يستهدف الوطن العربي كله على مراحل ووفق تخطيط خبيث.

ثم أشاد معاليه بمنجزات المجلس التي ماكان له لأن يحققها لولا الإرادة والتصميم لأعضاء المجلس والتنسيق الدائم والجهود الحثيثة والمتابعة المستمرة التي بذلتها الأمانة الفنية للمجلس، وكذلك ماقام به المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية من نشاط فقهي متميز، وانه لا يزال ينتظر من المجلس القيام بإنجازات هامة كمحكمة العدل العربية وتبنى الدول العربية مشاريع القوانين الموحدة.

وعبر معاليه عن أمله بتأسيس معهد قضائي عربي يتولى إعداد وتخريج القضاة وأعضاء الإدعاء العام العرب بذهنية قانونية موحدة تساعد على تحقيق الأمل المنشود في الوحدة العربية الشاملة، وأعرب عن وضع العراق إمكانياته كافة في هذا المجال واستعداده الكامل لإستضافة المعهد على أرضه الرحبة.

وفي الختام وجه الشكر إلى معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، على مواقفه المشرفة في دعم العمل العربي المشترك وفي مقدمته أعمال مجلس وزراء العدل العرب، كما وجه الشكر العميق على الجمهورية اللبنانية على كرم الضيافة وحسن التنظيم والإدارة.(مرفق2).

ثم تحدث معالي النقيب/ سمير الجسر وزير العدل في الجمهورية اللبنانية رئيس الدورة الثامنة عشرة للمجلس، فرحب بأصحاب المعالي والسعادة وزراء العدل ورؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في الدورة في بلدهم الثاني لبنان ناقلا إليهم تحيات فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء.

ثم ذكر بالحرب والفتنة التي عصفت بلبنان مشيدا بالأشقاء العرب الذين هبوا لنجدته ومساعدته على تجاوز المحنة من خلال الدعم المادي والعسكري والسياسي مؤكدا أن هذه الحرب لم تنل من عزيمة اللبنانيين وإرادتهم صمدوا من خلال احتضان المقاومة وأن هذه الدورة تنعقد في لبنان للمشاركة في فرحة التحرير.

بعد ذلك تطرق إلى الظروف الإقليمية والدولية الخطرة في غياب التوازن الدولي وفي ظل مناخ العولمة التي أفرزت أحادية قطبية المعتدي لتطال دولة العراق الشقيق وفلسطين المغتصبة، وأن حجم الظلم في فلسطين بات يهدد كل العالم العربي لأننا كعرب لم نواجه مجتمعين، وأن إمكان إعطاء إسرائيل فرصة المشاركة في ضرب العراق يحمل على الخوف من استفادة الثور الهائج في إسرائيل من استغلال هذه الحرب لإشعال حرب في المنطقة تهدد سوريا ولبنان.

كما دعا إلى مزيد من التضامن بين العرب في ظل ما يحيط بهم من اخطار تضامنا يؤمن الحد الأدنى في الخسائر، وأن إطار الجامعة العربية بالإرادة الطيبة والمنهجية العلمية والموضوعية يساعد الدول العربية في الحفاظ على هويتها ومصالحها وحقوقها، وأن مجلس وزراء العدل العرب يستطيع بهذا الصدد أن يقوم بدور أكبر مما يتصور فالحقوق والمصالح الإقتصادية والاجتماعية أو الأمنية أو أية مصلحة أخرى لابد لها من قوانين ترعاها و القوانين الموحدة هي الإطار الصحيح لذلك .كما أن جدول الأعمال لهذه الدورة كاف وحده للإشارة إلى ما يمكن لنا جميعا تحقيقه خدمة لمجتمعاتنا و مصالحنا و حقوقنا، لكن الأهم هو بحث كيفية تنفيذ القوانين و الإتفاقيات التي نعمل على إنجازها بما يؤمن مصالح أمتنا العربية.

ثم جدد الترحيب بالوفود المشاركة متمنيا لهم طيب الإقامة و للمجلس التوفيق و النجاح (مرفق3).

ثم ألقى السفير/عبد الرحمن الصلح الأمين العام المساعد- رئيس المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية كلمة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية أكد فيها أن عقد الدورة الثامنة عشرة لمجلس وزراء العدل العرب هو تقدير للبنان و لبيروت أم الشرائع التي تؤكد من جديد مساهمتها في دفع عجلة الارتقاء التشريعي و العدلي مدفوعة بدعم و مؤازرة أشقائها العرب.
كما أوضح أن ما يزخر به جدول أعمال الدورة من مواضيع سيكون ثمرة طيبة للتعاون و التضامن العربي و إرساء قواعد متينة للمجتمع العربي.

ثم أشار بأن معالجة الإرهاب الدولي لا تكون بإطلاق الإرهاب الفكري و إنما بالتعاون بين الجميع من منطلق أن الجميع في قارب واحد في بحر هادر من الغضب و الاحباط و لا نجاة إلا باعمال العقل و الحكمة.

وأضاف إلى أن العدل هو غاية التشريع و مبتغاة لإرساء المساواة بين الناس و الأمم و الشعوب في الحقوق و الواجبات ، ونوه بالإتفاقيات و التشريعات التي تصدر عن المجلس و بالنتائج العلمية التي تصدر عن الندوات و اللقاءات العلمية و الاجتماعات الدولية بين الأجهزة القضائية و العدلية التي تعقد في إطار الأمانة الفنية و المركز.

وأضاف معاليه أن مسيرة العدل و الحرص على دعمها بدراية و حكمة المجلس الكريم سوف تسارع في تحقيق الأهداف المبتغاة.

وأخيرا وجه معاليه الشكر لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية و لدولة رئيس مجلس الوزراء و معالي وزير العدل اللبناني و لأصحاب المعالي وزراء العدل العرب و الوفود المشاركة لمساهماتهم القيمة داعيا لهم بالتوفيق.(مرفق4)

ثم تحدث معالي السيد/ أحمد باقر وزير العدل ووزير الأوقاف و الشؤون الإسلامية في دولة الكويت، فعبر عن سعادته بعقد هذه الدورة في ربوع لبنان و قد استعاد

عافيته واستجمع قواه و بدأت نهضته شاملة في كل الميادين، و قدم الشكر للجمهورية اللبنانية على حسن الضيافة و تمنى للبنان و لكل الدول العربية كل خير و رخاء و تقدم.

ثم تحدث معالي السيد/محمد شرفي وزير العدل حافظ الأختام في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فعبر عن سعادته بالمشاركة في هذه الدورة في رحاب جمهورية لبنان الشقيق، وقدم شكره و تقديره لقيادة و حكومة و شعب الجمهورية اللبنانية على حسن الضيافة والاستقبال، وأثنى على الجهود المبذولة لإنجاح مثل هذه الاجتماعات من أجل توطيد التعاون العربي، كما قدم التهنئة إلى معالي النقيب/سمير الجسر وزير العدل بالجمهورية اللبنانية على توليه رئاسة هذه الدورة، وقدم الشكر إلى معالي رئيس الدورة السابقة الدكتور/منذر الشاوي وزير العدل بجمهورية العراق على الجهود المبذولة، وإلى الأمانة الفنية و المركز على جهودهم المخلصة لتحقيق أهداف المجلس الموقر.

و عبر معاليه عن غبطته و سروره في أن ينقل للمجلس أن الجزائر تدعم و تساند و تتبنى كل جهد عربي موحد يساهم في نهوض الأمة العربية، كما تسعى من خلال فخامة السيد رئيس الجمهورية إلى تعزيز دولة القانون من خلال الإصلاحات التي باشرتها في مجالات العدالة و مهام هياكل الدولة و المنظومة التربوية.

في الختام، عبر معالي الوزير عن تمنيات الجزائر احتضان الدورة القادمة للمجلس ووجه الدعوة لأصحاب المعالي لحضور هذه الدورة بالجزائر، راجيا من المجلس الموقر الموافقة على قبول هذه الدعوة.(مرفق6)

ثم تحدث سعادة المستشار/ سري محمود صيام مساعد وزير العدل لشؤون التشريع في جمهورية مصر العربية، فنقل تحيات و تمنيات المستشار/ فاروق سيف النصر وزير العدل ورئيس المكتب التنفيذي للمجلس الذي حالت شواغل داخلية دون حضوره هذا الآجتماع الطيب.

وأوضح سعادته أن هذه الدورة تنعقد في ظل ظروف دولية هامة تقتضي من الدول العربية موقفا قوميا موحدا يحقق مقتضيات العدل الذي نعمل جميعا من أجل ترسيخ قواعده.

فتنسيق المواقف العربية يأتي على رأس الموضوعات خاصة وأن هناك اتفاقيات دولية كثيرة يجري إعدادها لتستجيب للمستجدات و التصورات و على الخصوص عقب أحداث 11 سبتمبر، هذه الاتفاقيات تقتضي منا جهودا مخلصة و مشاركة فعالة في صياغتها على نحو يحفظ للدول العربية مصالحها.

كما أشاد سعادته بالجهد الذي يبذله المجلس في توحيد التشريعات العربية الاسترشادية آملا أن تهتم الدول بالاسترشاد بها وأخذ ماينناسب ظروفها، وهذا من شأنه أن يحقق وحدة عربية في هذا المجال.

و في الختام وجه الشكر و التقدير للحكومة اللبنانية على كريم استضافتها لهذه الدورة.

ثم تحدث سعادة السيد/ المبروك بن موسى الرئيس الأول لمحكمة التعقيب في الجمهورية التونسية، فنقل للمجلس تحيات معالي وزير العدل، واعتذاره عن عدم حضور هذا الاجتماع، ثم نوه بالمنجزات التي حققها المجلس خاصة في ميدان توحيد التشريعات العربية التي كانت مصدرا للدول في تعديل تشريعاتها و سببا للتوحيد و للجمع بين الشعوب العربية.

وأعرب عن شكره لحكومة الجمهورية اللبنانية على كريم الضيافة و حسن الاستقبال.

ثم أخذ الكلمة معالي الدكتور/ محمد بن على كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، فعبر عن سروره البالغ في المشاركة في هذه الدورة الهامة التي تعقد على أرض لبنان العزيز مؤكدا وقوف الجميع إلى جانبه في وجه الأطماع الإسرائيلية ودعمه بقوة في جهوده الهادفة لنيل حقوقه المشروعة في مياهه و تحرير ما تبقى من أراضيه المحتلة، ونقل للمجلس تحيات أصحاب السمو و المعالي وزراء الداخلية العرب و تمنياتهم لهذه الدورة بالتوفيق و النجاح.

وأشاد بالتعاون بين مجلسي وزراء العدل و الداخلية العرب، الذي أصبح مثالا يحتذى به على صعيد العمل العربي المشترك، ورأى أنه قد يكون من المناسب إيجاد آلية للتنسيق بين المجلسين لتسهيل أوجه التعاون بينهما و تفعيلها.

وفي الختام توجه بخالص الشكر إلى المجلس على إتاحته هذه الفرصة و إلى الحكومة اللبنانية على طيب الوفادة وحسن الاستقبال، وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة الفنية للإعداد لهذه الدورة.(مرفق7)

و في الجلسة الثانية أقر المجلس جدول أعمال وفق ما قدمه المكتب التنفيذي، ثم ناقش البنود المدرجة على جدول أعماله وأصدرا لقرارات التالية:

محمد رضوان بن خضراء **النقيب سمير الجسر**

المستشار القانوني للأمين العام **وزير العدل بالجمهورية اللبنانية**

مدير الإدارة القانونية رئيس الدورة الثامنة عشرة

رئيس الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب لمجلس وزراء العدل العرب